العدد (1727) السنة السابعة - الخميس (18) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

17

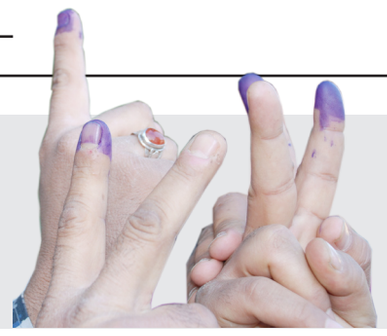

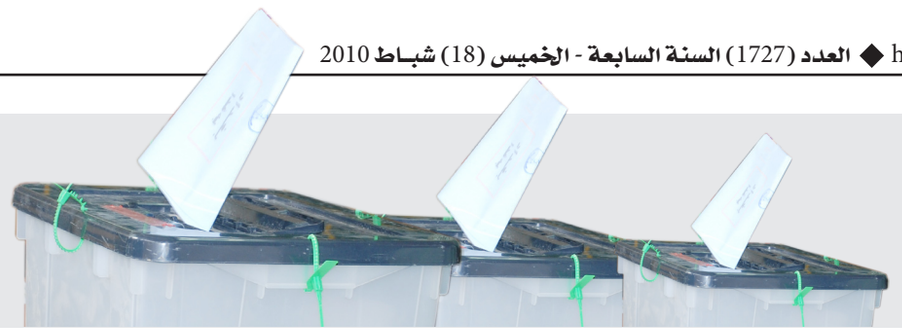

الطريق إلى الانتخابات

الأتروشي لـ المدى : ندعو المفوضية للتحقق من الأموال المنفقة كهدايا للناخبين

الحكومة تؤكد أن أكثر المستبعدين لهم علاقة بالنظام السابق

بغداد/ احياء الموسوي

في الوقت الذي اكد فيه رئيس الوزراء نوري المالكي أن أكثر الذين تم اجتثاثهم من المرشحين للانتخابات التشريعية هم من عناصرأجهزة المخابرات في عهد النظام السابق وأرادوا التغلغل الى مجلس النواب المقبل، قال مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في العراق أد ميلكرت أن قرار استبعاد المرشحين من الانتخابات عائد الى السلطات العراقية لتبت فيه.

وقال المالكي خلال زيارته مدينة الديوانية امس الاربعاء ولقائه بالمحافظ ورئيس وأعضاء مجلس المحافظة ورؤساء الدوائر الخدمية ان "هناك البعض من عناصر النظام السابق ممن تم استبعادهم من المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة كانوا يسعون الى التسلل لمجلس النواب بغية تعطيل مهامه التشريعية "، واضاف ان "الدولة بدون سلطة تشريعية كقاطرة بدون محرك".

من جهته شدد مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في العراق أد ميلكرت على أهمية الانتخابات المرتقبة في العراق ودورها في تعزيز المصالحة الوطنية والعملية الديموقراطية في البلاد، مشيرا الى أن قرار استبعاد المرشحين من الانتخابات عائد الى السلطات العراقية لتبت فيه.

واضاف ميلكرت خلال اجتماع لمجلس الأمن في نيويورك خُصِّص لبحث العملية الانتخابية في العراق أن القوى التي تسعى لنشر الرعب وتعطيل الانتخابات ستفشل، لأن الشعب العراقي مصرّ على تغيير الوضع لصالح مستقبل البلاد.

وقال: "للأسف تواصل تلك القوى قتل واستهداف الزوار الأبرياء والموظفين الحكوميين وعناصر الشرطة ومرشحين للانتخابات، لكنها لن تتمكن من التأثير سلبا في التقدم الذي يشهده العراق، لأن إصرار العراقيين على التصدي لأخطار الماضي قوي وحقيقي، وأقوى من قوى الشر التي تقف وراء الهجمات".

الى ذلك، اكد النائب سامي الاتروشي ان توزيع بعض الهدايا والتبرعات الرخيصة أثناء الدعاية الانتخابية استخفاف بالمواطن، واضاف في تصريح لـ(المدى) امس الاربعاء ان المواطن العراقي أكثر وعيا من أن يؤثر فيه بعض تلك الهدايا الرخيصة مثل غطاء رأس أو فرن كهربائي أو قنينة غاز وغيرها من الهدايا التي لا قيمة لها أمام صوت الناخب والذي يوصل المرشح الى القمة في ادارة الدولة العراقية من برلمان أو حكومة.

واشار الاتروشي الى ان السياسي الذي يستخف بعقل المواطن سوف يواجه نفس العملية بعدم التصويت له اثناء الاقتراع، ولكن للاسف فان العملية تدخل ضمن النفاق السياسي، منوها الى ان قانون الانتخابات يمنع المرشح من تقديم الهدايا أو التبرعات خلال الحملة الانتخابية بقصد التأثير على التصويت حسب المادة ٢٥ من القانون.

ودعا الاتروشي المواطنين الى رفع شكوى للمفوضية العليا للانتخابات عن أية مخالفة يواجهونها أو استخفاف بهم من قبل المرشحين، والمفوضية ملزمة باحالة أولئك المخالفين للقضاء لمعاقبتهم استنادا للمادة ٢٧ من قانون الانتخابات، كما دعا ايضا مفوضية الانتخابات للتحقق من المال الذي يستخدم لمثل هذه العمليات، فالقائم بمثل تلك المخالفات لا يخلو من استخدام المال العام أو المال السياسي من خلال الدعم من قبل أطراف خارجية، وإلا فلا يوجد مرشح ينفق من ماله الخاص ملايين الدولارات على الحملة الانتخابية وخاصة توزيع الهدايا على المواطنين.

استعدادات لمفوضية الانتخابات

المرجعية الدينية تتخذ موقف الحياد تجاه المرشحين

بغداد/ المدى

في موقف داعم للانتخابات التشريعية دعا المرجع الاعلى السيد علي السيستاني جميع المواطنين الى المشاركة فيها مؤكدا حياده وعدم تبنيه لاي جهة فيها، مشددا على ضرورة اختيار الاصلح لمصالح العراق في حاضره ومستقبله والاكفأ من المرشحين الملتزمين بالثوابت الوطنية للشعب.

وقال السيد السيستاني ردا على رسالة وجهها له جمع من المواطنين يسألونه فيها عن موقفه من الانتخابات ومدى المشاركة فيها، ان الانتخابات النيابية التي ستجري في السابع من الشهر المقبل لاختيار رئاسة وحكومة وبرلمان جدد تحظى بأهمية كبرى في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها العراق، وهي المدخل الوحيد لتحقيق ما يطمح إليه الجميع من تحسين أداء السلطتين التشريعية (مجلس النواب) والتنفيذية (الحكومة).

وفي اجابته على الرسالة اكد السيستاني: إن الانتخابات النيابية تحظى بأهمية كبرى ولاسيما في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها العراق.

واضاف انه يرى ضرورة أن يشارك فيها جميع المواطنين من الرجال والنساء الحريصين على مستقبل هذا البلد وبنائه، وفق أسس العدالة والمساواة بين جميع أبنائه في الحقوق والواجبات.

واكد أن العزوف عن المشاركة سيمنح الفرصة للآخرين في تحقيق مآربهم غير المشروعة، وشدد على عدم تبنيه لأية جهة مشاركة في الانتخابات، مؤكدا ضرورة أن يختار الناخب من القوائم المشاركة ما هو أفضلها واحرصها على مصالح العراق في حاضره ومستقبله ويختار أيضاً من المرشحين في القائمة من يتصف بالكفاءة والأمانة والالتزام بثوابت الشعب العراقي وقيمه الأصيلة.

وتكتسب رسالة السيستاني هذه اهمية بالغة بعدما ترددت مخاوف من عزوف الناخبين عن المشاركة في الانتخابات المقبلة نتيجة يأسهم من امكانية التغيير، وعبر مسؤولون عن قوائم انتخابية عن خشية من ان تكون المشاركة محدودة في ظل الاجواء الحالية التي تتصف بتبادل الاتهامات ومحاولات التسقيط السياسي.

وكانت مفوضية الانتخابات اعلنت السبت اسماء عشرات المرشحين المستبعدين هو لشمولهم باجراءات الاجتثاث وذلك بعد قرار صادر عن هيئة التمييز في هذا الشأن.

ويحق لاكثر من ١٩ مليون عراقي من بين ٣٠ مليون هم عدد سكان العراق المشاركة في الانتخابات التي سينبثق عنها مجلس نواب جديد يضم ٣٢٣ عضوا.

انتخبوا وغيّروا ..

توقيع نائب بنصف مليون دينار !

عامر القيسي

من حسنات الانتخابات العراقية انها كشفت وستكشف لنا الكثير من المستور. ومن هذا المستور ما صرح به رئيس مجلس النواب اياد السامرائي لجريدتنا ونشرنا تصريحه على الصفحة الاولى، هو ان بعض النوّب الكرام كانوا من باب "الميانة" يقومون بالتوقيع نيابة عن زملائهم الذين ادمنوا الغياب عن اجتماعات المجلس بسبب أو بدونه ، وبحسب قوانين أو تعليمات مجلس رئاسة البرلمان فان سعر يوم الغياب هو نصف مليون دينار عراقي. ومن باب الاخوة والتضامن الرفاقي فأن السادة النوّاب الذين وقّعوا بديلا عن رفاقهم قد تجاوزوا حدود التعاون المسموح بها دوليا واقليميا ومحليا ليدخلوا عالم التزوير من أوسع ابوابه ، لماذا نقول من أوسع ابوابه لان السيد النائب الموقّع البديل ، عليه ان يجيب على سؤالنا التالي:

اذا كان عضو مجلس نوّاب الذي يمثل الافا من العراقيين ويسعى لتحقيق طموحاتهم في مجتمع بلا فساد مالي أو اداري يزوّر توقيعا ثمنه اليومي نصف مليون دينا ر، فماذا يمكن ان يفعل موظف صغير في دائرة حكومية؟

اي تبرير لن يكون مقنعا حتى لاطفال المدارس الابتدائية وللانسان الامي ولكائن من يكون. أن تساهم بسرقة نصف مليون دينار من خزينة الدولة العراقية "، وهو ثمن غياب السيد " النائب " ، وانت في موقع اعلى سلطة تشريعية في البلد فهي قضية " لاينبت عليها شعر " كما في المثل الشعبي العراقي ، وعدم نبوت الشعر في هذا المثل هو دلالة على ان اي تبرير لن يكون مقنعا أو مقبولا.

جريمة التزوير هذه يجب ان لاتمر مرور الكرام ويجري التعامل معها باعتبارها جزءا من اللعبة الديمقراطية في العراق ، فالتزوير خرق للقانون يعاقب عليه في الانظمة الدكتاتورية والديمقراطية والثيوقراطية والنص نص وفي الانظمة العشائرية والحزبية الضيقة وتعاقب عليه العائلة اولادها ان ارتكبوا مثل هذا الفعل ، التزوير لاتقبله لا الشرائع السماوية ولا الشرائع الوضعية بل تعاقب عليه، وهي صفة اخلاقية منبوذة اجتماعيا ومدانة بكل المقاييس ولا مجال لتمريرها أو تلطيفها أو تمييعها تحت اي شعار أو واجهة. وبعملية حسابية بسيطة للبعض من الذين لم يحضروا إلا جلسات لاتتعدى اعدادها اصابع اليد الواحدة يتبين لنا ضخامة المبلغ الذي كان من المفترض ان يدفعه عضو البرلمان للحكومة عقابا على غيابه وهو عكس الذي حصل عندما ذهبت هذه المبالغ الى جيب العضو الغائب!!

من كل هذه المنطلقات فاننا ندعو الى سوق كل الموقعين زورا بديلا عن زملائهم الى سوح القضاء بالترافق مع الموافقين على تزوير امضاءاتهم والساكتين عن الفضيحة وهم يعرفون ان فلانا زور عن فلان بتهمة التزوير والفساد المالي والاداري، ولو اجرينا استفتاء شعبيا عن رغبة الناس بمحاسبة هؤلاء النواب لحصلنا على نسبة موافقة ١٠٠٪ دون تردد وهي نسبة تصويت لايمكن ان يحصل عليها اي استبيان حول اي موضوع مهما كانت نسبة البديهية فيه . ومثل هذا الاجراء سيعزز ثقة المواطن بشعارات بناء دولة دستورية قانونية تعتمد اولا واخيرا المحاسبة على اساس خرق القوانين أو الالتزام بها من اعلى مستويات الهرم السياسي الى ادناه . وفي عكس الاجراء الذي نطالب به فإن المواطن سوف لن يجد غير بيت الشعر الذي يقول:

اذا كان رب البيت على الدف ناقرا

فشيمة اهل البيت كلهم الرقص

ليرفعه شعارا بديلا عن شعارات الاخوة في البرلمان عن محاربة الفساد والمفسدين وكان الله يحب المحسنين!!

القبض على ثمانية من ممزقي ملصقات المرشحين في بغداد

مصدر أمني لـ المدى : المعتقلون سيحالون إلى القضاء لمحاسبتهم

بغداد- المحافظات/ المدى

اعتقلت القوات الامنية امس ثمانية اشخاص متلبسين بتمزيق وتخريب ملصقات المرشحين للانتخابات البرلمانية المقبلة. وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد قاسم عطا في تصريح لـ(المدى) امس الاربعاء، ان قوات الامن استطاعت ان تلقي القبض على ثمانية اشخاص اثناء تمزيقهم ملصقات المرشحين، مشيرا الى ان التحقيق يجري مع المعتقلين لتثبيت افاداتهم ومن ثم احالتهم الى القضاء.

وتعرضت ملصقات بعض المرشحين الى التمزيق والتخريب من قبل عناصر مجهولة، ما دعا الاجهزة الامنية الى ملاحقة هولاء وتقديمهم للقضاء.

وكشف مصدر امني رفض الافصاح عن هويته لـ(المدى) ان المعتقلين الثمانية هم من منتسبي وزارة الداخلية. وقال المصدر ان المخربين تم اعتقالهم متلبسين اثناء قيامهم بتمزيق ملصقات لعدد من المرشحين في عدد من مناطق بغداد.

وفي كربلاء، كشف رئيس مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات صفاء الموسوي ، امس ان ثلاثة أحزاب سياسية خرقت قانون الدعاية الانتخابية ، مشيرا الى إعطاء تلك الاحزاب مهلة ٤٨ ساعة لازالة تلك الخروقات أو تعرضها للعقوبات. وقال الموسوي بحسب وكالة (اكا نيوز) امس خلال ندوة أقيمت للاحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات: ان "ثلاثة احزاب سياسية هي (ائتلاف دولة القانون وتيار الاصلاح الوطني والعمل والانقاذ الحر) قد خرقت أصول الدعاية الانتخابية التي حددتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات منها عدم استخدام المواد اللاصقة في نشر صور المرشحين وكذلك منع استخدام بنايات الدولة والاماكن الدينية للدعاية الانتخابية بالاضافة الى منع إستخدام الاصباغ في الكتابة على الجدران".

واكد الموسوي على انه " في حال عدم انصياعها للقرار سيتم رفع شكوى الى المكتب الوطني في بغداد لغرض اتباع الطرق القانونية ومنها الغاء ترشيح الشخص المخالف لشروط الدعاية"، حسب تعبيره.

عشوائية تعليق لافتات المتنافسين ترفع معدلات الحوادث المرورية

بغداد/ غزوان عمران

شكا عدد من المواطنين في بغداد والمحافظات من اسلوب تعليق لافتات المرشحين لانتخابات البرلمان واكدت تقارير مرورية ارتفاع معدلات حوادث المرور اضعاف ما كانت عليه قبل بدء حملة الدعاية الانتخابية.

واعرب عدد من السائقين عن استيائهم من طريقة توزيع اللافتات الدعائية لصور المرشحين التي تمتد حتى نهاية اعمدة الكهرباء في الجزرات الوسطية، لانها تحد من رؤية السائقين والمارة على حد سواء وتتسبب بحوادث مرورية على مدى اليوم. وطالبوا مفوضية الانتخابات والجهات الحكومية بتوفير مساحات خاصة لتعليق الملصقات الانتخابية باعتبارها تشتت انظار سائقي المركبات والركاب والسابلة ما يؤدي الى الغفلة المسببة للحوادث المرورية.

فيما قال اصحاب المحال التجارية ان زخم اللافتات الانتخابية يعيق حركة المركبات في الساحات العامة لكونها تتسبب في عرقلة انسيابية المركبات، واشاروا الى ان عشوائية توزيع اللافتات الكبيرة للمرشحين تتسبب في تصادم المركبات حال هبوب اي تيارات هوائية تحركها او تسقطها لعدم تثبيتها بشكل جيد في اماكن تعليقها.

وقال توفيق سليم / محامي ان الفوضى في تعليق لافتات المرشحين لاتتطابق مع الغاية المرجوة من الحملات الانتخابية لكون هؤلاء المرشحين سيصبحون بعد مرحلة الانتخاب ضمن الشخصيات الرسمية التي تطبق النظام في المجتمع والمفترض ان تعمل على هذا الاساس خلال حملاتها الانتخابية.

واضاف سليم ان اسلوب توزيع الملصقات الانتخابية واماكن تعليقها يجب ان يتم تحديده من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات باعتباره احد المهام الواجب تنظيمها للحيلولة دون حدوث فوضى في تعليق الملصقات الانتخابية.

كما انتقد سلوان الظالمي/ كاسب الاساليب العشوائية التي استخدمت من قبل الكتل والمرشحين للانتخابات التشريعية في تنفيذ حملاتها الانتخابية في بغداد والمحافظات بتجاوزها على الدور السكنية والبنايات الحكومية والمدارس، واعاب الظالمي على بعض المرشحين لصق لافتته الانتخابية في بعض المقابر لاستدرار ما يمكن من اصوات الناخبين. واكد ان اسلوب المرشحين في اقصاء الاخرين اتضح بصورة جلية من خلال تمزيق اللافتات الانتخابية للقوائم المنافسة بل تعدى ذلك الى تغطية صور المرشحين بقوائمهم الانتخابية.

ورفض جاسم اسماعيل/ محلل سياسي استخدام اغلب الكتل والمرشحين للاطفال من اجل تعليق ملصقاتها الانتخابية، داعيا الى اعتماد اشخاص اكبر عمرا ووعيا بطرق تعليق الدعايات الانتخابية بما يتلاءم وحجم التجربة الديمقراطية وشخصية المرشحين. وافاد اسماعيل ان جهل اغلب الصبية المستخدمين في تعليق الملصقات الانتخابية عرضهم الى خطر السقوط من اماكن مرتفعة كما ان بعضهم اساء الى المرشح لانه علق صور المرشح في اماكن قريبة من الارض ما جعلها عرضة للتمزيق او التعليقات المختلفة.

وفي كركوك، أعلن مصدر في مديرية مرور المحافظة امس الاربعاء عن ارتفاع معدلات حوادث المرور اضعاف ما كانت عليه قبل بدء حملات الدعاية الانتخابية.

وقال المصدر بحسب وكالة (آكانيوز) إننا "منذ بدء حملة الدعاية للانتخابات النيابية وتعليق اللافتات والبوسترات في عموم المحافظة ومدن العراق ارتفعت معدلات الحوادث بعشرة اضعاف ماكانت عليه قبل بدء الحملة". واوضح المصدر إن"من بين أهم أسباب الحوادث التي ارتفعت ليس في الطرق الخارجية حسب أو بسبب سوء الأحوال الجوية بل الحوادث داخل المدن هو إن سائق المركبة أصابه التشتت اثناء قيادة المركبة لكثرة الملصقات والبوسترات والشعارات على طول الطرق الرئيسة مما افقده الانتباه والتركيز حيث قدرت نسبة الحوادث المرورية بحادث واحد لكل ساعة تقريبا داخل المدينة".

رأي عام

مخاوف من استخدام المال السياسي في حسم نتائج الانتخابات

> تتزايد مخاوف الأحزاب والكتل السياسية العراقية من استخدام الأحزاب الكبيرة المال العام للدعاية الانتخابية، ما يؤهلها للحصول على مقاعد برلمانية بأعداد كبيرة في الانتخابات المقرر إجراؤها في السابع من آذار المقبل.

بغداد/ وائل نعمة

والبعض يرمي باللوم على البرلمان الذي لم يستطع نوابه تشريع قانون تنظيم الاحزاب، حيث يقول الاعلامي محمد العزاوي "كان من المفروض أن يقوم البرلمان بتشريع قانون الأحزاب، ولكن بعض الأحزاب ظلت تمارس ضغوطاً على البرلمان وأعضائه للحيلولة دون ذلك، ويرجع ذلك إلى أن هذه الأحزاب ترى أن هذا القانون يتعارض مع مصالحها ويكشف تمويل كل حزب، ويحد من استخدام المال العام ومؤسسات الدولة في الدعاية الانتخابية، بالاضافة الى عدم وجود قانون يراقب مخاطر استخدام المال العام بالدعاية الانتخابية، والأحزاب المسيطرة على مفاصل الدولة ومؤسساتها تستخدم هذه المؤسسات في دعايتها الانتخابية. واضاف "هناك الكثير من الجهات تقوم بخروقات واضحة تجاه الدعاية الانتخابية، من دون أن يكون هناك رادع لمثل هذه الخروق، أما الأحزاب الأخرى فإنها غير قادرة على المنافسة مع الأحزاب الكبيرة المسيطرة على السلطة، وفي ظل غياب قانون يحدد آلية الدعاية الانتخابية، واعتماد القضاء المستقل وجهات رقابية مستقلة أخرى في الإشراف على الانتخابات، فإن الانتخابات المقبلة سيشوبها الكثير من الشكوك وعدم النزاهة.

أما المحامي ليث محمود فيشير إلى تجربة انتخابات مجالس المحافظات السابقة ، قائلا "ان بعض الاحزاب وخلال تلك الفترة قد سخرت بعض الأجهزة الحكومية والأموال الحكومية لترجيح قوائمهم في عدد من المحافظات، وفي هذه الانتخابات يجب الانتباه لعدم استخدام المال العام والحيلوله دون ان نخلق جماعات وفئات ينفق عليها من المال العام حتى يكون ولاؤها لصاحب المال".

(كامل حيدر) استاذ جامعي يقول "من الممكن ان يتحول المال السياسي الى إلى سلاح سياسي ويوجه ضد الخصوم ، وبها يصبح اللاهثون وراء السلطة، يهرولون وراء الاموال بغض النظر عن مصدرها سواء اكان شرعيا ام لا وطنيا ام اجنبيا وهذا تهديد كبير للحياة السياسية العراقية لأن من يسيطر اقتصاديا ستكون له السيطرة سياسيا".

فيما يختلف عادل شريف (موظف حكومي) عما ذهب اليه المتحدثون السابقون حيث يقول "ليس من العدل ان نقول بأن كل المال المستخدم في الانتخابات هو مال فاسد او من ضمن المال العام او من خلال الدعم خارجي، فمن الطبيعي أن ليس كل المال السياسي مشكوكاً بوطنيته أي أن جميعه قادم من الخارج. ففي مجتمعنا الكثير من النشاطات التجارية خصوصا بعد ٢٠٠٣ وظهر لدينا الكثير من الاعمال بصورة لم يسبق لها مثيل وقد امتلك الكثير من الاشخاص والجهات قاعدة رئيسة للثراء ولتسخير جزء كبير منه لضمان وصول بعض الشخصيات السياسية الحزبية خصوصا إلى دفة السلطة أو إلى قبة البرلمان، كما أن حجما واسعا من هذا الثراء صار جزءا من أموال بعض الأحزاب العراقية.

في حين يقول المهندس (علي فهمي) "ان المال السياسي سيكون في الانتخابات النيابية المقبلة، هو العامل الاوفر حظا بتغيير النتائج، ومصادرة ارادة الناخبين، ومؤشرات ذلك واضحة، من خلال مايشاهده المواطن العادي من ظواهر، اخذت تتناسل سريعا، وتصنع امرا واقعا يتناغم مع رغبات دول وقوى مجاورة، بالشكل الذي يتمكن من التأثير على قناعات (الناخب المتردد) الذي فقد الامل بمن يدير الدفة حاليا، وقبل ذلك تقوم وسائل الاعلام بصنع الكثير من المترددين، من خلال حرب نفسية قائمة على برامج ودعايات مخطط لها بعناية".

ولايبتعد (نبيل سامي) ناشط في حقوق الانسان، عن اهمية المال السياسي ودوره في حسم النتائج الانتخابية حيث يقول "تلعب قوة المال دورا كبيرا في ايهام عدد كبير من الناخبين بان الحل يكمن في تغيير النخب الحالية، واسقاطها، وطرح بديل واقعي ربما يكون مستعدا للدفع نقدا قبل التصويت، ويتم ذلك بمساعدة وسائل اعلام متنفذة، او تسخير بعض من رجال الصحافة، والفن، وبعض النخب المثقفة، التي يتم التاثير عليها وشرائها بالمال، وتاكيدا لذلك ظهرت خلال الاسابيع الماضية تحذيرات من قبل رئيس الوزراء، وعدد من السياسيين العراقيين، من ان هناك مخططا ترسمه دول مجاورة، للتاثير على نتائج الانتخابات المقبلة باستخدام المال السياسي.

ونحن على يقين ان ما يقال هو صحيح جدا، وان المخطط قد ابتدأ منذ فترة ليست بالقصيرة، ولكن المؤسسات الرسمية العراقية، لم تعمل بما فيه الكفاية، لمنع مثل هكذا تأثيرات، فلم يعمد البرلمان مثلا الى سن قانون يتخصص بتفحص تمويل الحملات الانتخابية، وتحديد مصادر التمويل."